

صاحب الجلالة يوجه نداء الى الشعب المغربي حول التضامن مع العالم القروي

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 16 ذي الحجة 1415هـ
موافق 16 ماي 1995 م، خطابا ساميا الى الأمة يتعلق بالتضامن مع
العالم القروي الذي اصيب بكارثة الجفاف.
وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز

منذ أن تعاقدنا أنت وأنا قررنا أن نقبل من الزمان حلوله ومره خيره وشره كما أننا
قطعنا على أنفسنا أن يصارح بعضنا البعض كيفما كانت الأحوال وكيفما مرت الظروف.
وها أنا اليوم أقوم بإوجب مصارحتك لأقول لك أن المدخول الفلاحي لهذه السنة في
المغرب يجب أن نعتبره كارثة وطنية حيث أنه لا يتعدى 16 مليون قنطار. أقول كارثة
وطنية لأن 16 مليون قنطار تمثل الربع من المعدل المحصل عليه في السنوات المتوسطة.
أقول كارثة وطنية لأن هذه السنة أتت وقد سبقتها ما يزيد على ثلاث أو أربع
سنوات من الجفاف إذا استثنينا السنة الماضية.

وأقول أخيرا كارثة وطنية لا لا يبط عزيمتك ولا لانقص من شجاعتك بل كما أعرفك
فإن لفظ كارثة هو بالنسبة لك حافز ودافع حتى تتحدى الرهان الذي ينتظرنا.
إن الجفاف ليس بيد أحد بل هو بيد الله سبحانه وتعالى. وعلينا أن لا نقنط من
رحمة الله. وعلينا أن نتشبث بما يقوله سبحانه وتعالى «إن مع العسر يسرا» وقد كررها
«إن مع العسر يسرا».

إن الأضرار التي ستلحقنا من هذا الجفاف متعددة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو
باطن ذلك أنه في سنة قلاحية متميزة نرى أن الرواج المالي يكون متراوفا بين ستة آلاف
وسبعة آلاف مليار سنتيم. أما هذه السنة فلن نصل حتى الى خمس أو سدس هذا المبلغ.
لكن مع ذلك يجب علينا أن نضمن شيئين : أولا القوت وهذا والله الحمد مضمون.
فما يتوفر عليه المغرب من عملة صعبة والله الحمد سيجعله قادرا على أن يتحمل جلب

المهروب من الخارج. ولكن المهروب وحدها ليست كافية فهناك التشغيل والتشغيل في العالم القروي بالخصوص. ذلك العالم القروي الذي اذا كان بخير وعلى خير فهو لا يتمتع وحده فقط بل يتمتع ويمتد كذلك سواء صناعتنا الخفيفة أو أسواقنا أو مدننا الكبرى والمتوسطة.

إن العالم القروي اليوم منكرب فعلينا جميعا أن نأخذ بيد هذا العالم القروي. فمن واجبنا واجب التكافل وواجب الأخذ باليد أن نتجند كلنا حتى لا يحس ذلك الانسان الذي يعيش في القرى بعيدا عن الكهرباء وعن الماء الصالح للشرب وعن الطب الضروري لكل انسان وعن المدارس حتى لا يحس ذلك الانسان المحروم في البادية ان السكان الآخرين نسوه وتناسوه.

أقول للانسان القروي كلا ثم كلا لن نتركك وحدك بل سنشد عضدك وسوف نسير جنبك راجين من الله سبحانه وتعالى ان يجعل غدنا احسن من يومنا.

ولقد وضع برنامج لتشغيل هؤلاء الناس في العالم القروي وهذا البرنامج يتطلب على الأقل 370 مليار سنتيم. كيف وزعناه. لقد خصصنا للماشية 44 مليار وللماء والبحث عن الماء وأوراش الابار وللخطارات والسقي الصغير ما يقرب من 24 مليار. والجماعات المحلية كذلك ستقوم بدورها وخصصت 50 مليار.

أما أوراش التشغيل ليس التشغيل المتعلق بالبطالة بل التشغيل الذي يدخل في إطار التجهيز فقد خصصنا له 97 مليار. ومع ذلك فهذا كله لا يكفي إذ سيبقى لنا من 370 مليار أن نجد 170 مليار سنتيم جديدة أو بعبارة أخرى ما يقرب من 200 مليون دولار. وهذا المعجز سأتركه الى الأخير لأقول لك كيف ارى ان نسده.

هذه كما قلت لك شعبي العزيز كارثة ارجو الله سبحانه وتعالى أن لا تتكرر. وحسب ما يقول علماء الطقس فان سنة الجفاف هي سنة القرن. فكما يكون في البحر مد القرن وهو الشيء الذي يفرض بناء الموانئ خوفا من هذا المد وكما تكون هناك أيضا فيضانات القرن التي تتطلب بناء السدود كي تصمد امام الفيضان فكذا تكون سنة الجفاف هي سنة القرن. ومع الأسف لا يمكننا أمام الجفاف أن نتخذ أي حيلة. ولكن علينا أن نتخذ العبرة من هذا. بالطبع ستبقى الفلاحة هي اساس الثروة المغربية ولكن اذا كان ما يحيط بالفلاحة مزدهرا وقويا ونابها فسيمكننا أنذاك أن نتحمل صدمة

الجفاف ولا اظن اننا سوف نتعرض لصدمة مثل هذا الجفاف حيث لم يتجاوز انتاج الحبوب 16 مليون قنطار أي ربع معدل سنة متوسطة. لابد أن نخلق من الآن أدوات لتكوين هذه الثروة الموازية للثروة الفلاحية وذلك بالاستثمارات والقوانين والتركيز على السير قدما افرادا وجماعات وإدارة بالأخص حتى نتخلص من هذه القيود التي نراها يوما بعد يوم لا تترك لنا أي مجال لحرية العمل ولا حتى لحرية الابتكار.

يجب أن نخرج إلى الوجود قوانين الشغل والاستثمارات والتجارة والشركات هناك حلول ضرورية كامنة في ايجاد قوانين. وهكذا يجب أن يخرج الى الوجود في أقرب وقت ممكن قانون الشغل وقانون الاستثمارات وقانون التجارة والشركات. وهذه القوانين الثلاثة ضرورية لكل مستثمر سواء كان مغربيا أو أجنبيا. وهذه كما قلت هي الأدوات الأساسية لبناء اقتصاد متنوع لا يعتمد فقط على الفلاحة وما يسايرها بل يعتمد ايضا على غير الفلاحة. قلنا إذن ان قانون الشغل وقانون الاستثمارات وقانون التجارة والشركات هي اساس كل عمل استثماري ويلي ذلك أو يسايره قانون الماء أو الاستعمال الرشيد للماء.

وبين قوسين أقول اننا نهجتا ولله الحمد منذ أكثر من ثلاثين سنة سياسة بناء السدود. وقد تذكر - شعبي العزيز - حينما دعوتك لتساهم بقسط ضئيل في ثمن السكر في بناء سد على واد زيز هو سد الحسن الداخل كنت قد اجبتني انذاك بحماس وثقة وإيمان. والحالة هذه أن العالم كله كان يضحك ويظن اننا قد ركبنا سياسة التبخر أو التهريج أو سياسة الاعمال الضخمة دون تقدير لمردوديتها ولا للعواقب المالية التي ستترتب عنها. وقد تم ولله الحمد منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا بناء ما يزيد أو ما يقرب من 30 سدا.

والى جانب هذه القوانين علينا ان نخرج للوجود القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلينا كذلك أن ننظر الى ما هو ابعد وابعد وسأقول لك كيف ذلك.

ان هذه القوانين - شعبي العزيز - وهي جاهزة الان ستطرح على انتظار البرلمان قبل اختتام الدورة العادية هذه ان لم يكن في الاسبوعين المقبلين ولي اليقين ان دراسة هذه القوانين والموافقة عليها ستجلب مصلحة كبرى للبلد لأن كل مستثمر مغربيا كان او غير

مغربي سيُشعر أنه يعيش في إطار قانوني فيه التزام من طرف الدولة وفيه حفاظ كذلك على حقوق المستثمر وعلى ما ينتظره من أرباح.

هناك كذلك تفكير جدي في تقليص نفقات تسيير الدولة والمؤسسات العمومية. وفي المرحلة الأولى سيكون هذا التقليص في حدود 5 بالمائة ويمكننا أن نحصل نتيجة لذلك على مليار درهم على الأقل معترفين أن نسبة 5 بالمائة لا تكفي إذ يمكننا أن نصل إلى ما هو أكثر وكل ما ادخرناه في هذه الحالة سيرجه للتجهيز.

وهناك مرحلة أخرى - شعبي العزيز - اعتبرها مرحلة أساسية بالنسبة للبلد وبالنسبة لكل جهاز سواء كان تشريعيا أو تنفيذيا وهو أن نعدل الدستور في ما يخص وضع القانون المالي. فالدستور ينص على أنه يجب على البرلمان أن يكون قد صادق على الميزانية في 31 ديسمبر. وقد ظهر ونحن اليوم نرى ذلك أن وضع الميزانية في آخر السنة غير معقول وغير مطابق للواقع المغربي حيث أن الحكومة تضع القانون المالي ويصادق عليه البرلمان أما بتعديل أو بدون تعديل ونحن لانعرف نهائيا كيف ستكون السنة الفلاحية ولا يمكن لأي أحد أن يتكهن كيف ستكون السنة الفلاحية. فلهذا أرى من الضروري ومن المنطقي ومن الواقعي أن تعرض الميزانية على أنظار البرلمان في فاتح ماي من السنة المقبلة إن شاء الله ويعطي للبرلمان شهران كما كان الشأن بالنسبة لنوفمبر ودجنبر. إن يعطي إذن للبرلمان شهران هما ماي ويونيو للنظر والبت في القانون المالي. وهذا التعديل يقتضي بالطبع استفتاء وسوف نقوم به إن شاء الله في ظرف الملائم لأننا نريد أن نخرج من هذا الوضع في أقرب وقت ممكن ويمكن أن نفكر في أن تدرس الحكومة في دورة أكتوبر مع البرلمان قانونا ماليا تعديليا إلى أن يعرض القانون المالي الأساس في فاتح ماي على أنظار البرلمان.

هذا كله - شعبي العزيز - يتضمن إجراءات مادية ولكن الإجراءات المادية كيفما كانت لا نفع لها ولا جدوى إذا لم يكن المناخ الذي يحيط بها والجو الذي اتخذت فيه جوا لائقا.

وهنا يجب أن ننظر إلى الناحية الاجتماعية. فيجب أكثر من ذي قبل أن يفتح الحوار الاجتماعي. وسأسهر شخصا على ذلك. أني اعتبر أن سنة الكارثة الوطنية هذه الناجمة عن الجفاف ستكون عابرة إن شاء الله. أما الحوار الاجتماعي فهو عنصر أساسي في

تفادي الجفاف السياسي والاجتماعي والصناعي والفلاحي. وسأسهر شخصيا على المراحل التي سأقولها لك. فيجب أولا برمجة المشاكل حسب الاسبقيات. وبالطبع كل ما يمكن ان نعمله سنعمله. ولكن ليس بالامكان اكثر - لا اقول احسن - ليس بالامكان اكثر مما كان. ولكن هناك اسبقيات علينا أولا أن نبرمجها وترتيبها. وثانيا علينا ان نتخذ لانفسنا قاعدة للعمل تتمثل في ان تضرب مواعيد ومراقبت لتحقيق هذا الوعد تدريجيا حسب البرنامج وحسب اليرمية التي كنا وضعناها. بحيث يكون جدول الاصلاحات جدولا مضبوطة في الزمن وحسب توفر الوسائل. وهذا الحوار لا ينبغي ان يكون مرتبطا بهذه الواقعة أو تلك بل يجب أن يكون ملازما لنا حتى لو اقتضى الحال أن يلتقي الناس ويقولون ليس لنا ما نقوله فالي اللقاء. فمن اللازم إذن أن يكون الحوار وهذا شيء ضروري. وكما قلت لك - شعبي العزيز - سأتكفل شخصيا بأن يستمر هذا الحوار بين جميع المعنيين في عالم الشغل وعالم المشغلين ولكن أقول أن هناك عنصرنا اساسيا كذلك ينقصنا في هذا الحوار وهو الكونفدرالية العامة للمقاولين المغاربة. أقول لهم ان كونفدراليتكم ليست كافية وغير ممثلة (بكسر الناء) وليست لها الصيغة التي تجعلها في مستوى الالتزام. فادعهم لأن يكونوا في مدة شهر وفي أقرب وقت ممكن نقابة للمشغلين لاتضم فقط رؤوس الأموال والتجارات الكبرى بل ايضا النسيج الحقيقي لاقتصادنا كما نريده وهو نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة بحيث يجب على هذه النقابة اذا ارادت ان يكون لها دورها في الحوار الاجتماعي - ولها دور في الحوار الاجتماعي - يجب ان تكون في مستوى مخاطبتها ويجب أن تكون لها الصلاحية للالتزام.

فليس من الضروري دائما اذا كان هناك حوار أن يكون فقط بين الحكومة وبين الطبقة الكادحة الشغيلة او بين الحكومة وبين مجموعة المشغلين. لا فالذي يحل المشكل أكثر وأكثر هو الحوار المتوازن والمتوازي بين الشغالين والمشغلين ولا يمكن لهذا الحوار أن يكون موازيا للحوارات الأخرى ومتوازنا في الالتزام الا اذا كان لكونفدرالية المقاولين المغاربة حجم وأرضية الالتزام. ولذا ادعوه رسميا وبكيفية علنية الى ان ينكبوا على دراسة هذا المشكل لأن انعدام مخاطب في هذا الشكل وفي هذا المستوى يمثل ثغرة مهمة ولاسيما انه في غضون هذا الشهر سيعرض القانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

على البرلمان ولهم دورهم في هذا المجلس. وأعتمد جدا على دورهم كما أعتمد على النقابات كي يظهر المغرب بظهر القرن المقبل أو يظهر آخر القرن الذي نعيشه الان. لقد ولى ذلك الزمان الذي كان فيه صاحب المعمل هو عذر العامل والعامل هو الخصم اللدود لصاحب المعمل. لقد ولت تلك العقلية وانقرضت لان المستوى الفكري لليد العاملة والشغالين ارتفع إذ أصبحوا قادرين على المشاركة باراتهم في تسير عدة مؤسسات صناعية. فالיום يجب أن تكون هناك شراكة بين المشغل والشغال لأن لهما معا مصلحة ليس فقط في استمرار المؤسسة بل لهما ايضا مصلحة في ان تزدهر. فكلما ازدهرت المؤسسة تحتمت الزيادة في الأجور. فعند تجاوز حد من الحدود تصبح الزيادة في الأجور بالنسبة لمؤسسة من المؤسسات زيادة حتمية. وهذه الزيادة في النمو وفي اتساع رقعة المؤسسة لايمكن أن تتم ابدا مادامنا على الخصام التقليدي الذي عاشت عليه أوروبا منذ سنة 1917 حينما ظهرت البولشفية أثناء الحرب العالمية الاولى. ولايمكننا أن نتعطر نهاية هذا القرن لنعتقد أن ذلك المغربي الكادح الذي يعمل في المعمل هو عذر لذلك المغربي صاحب المعمل الذي يرى بدوره ان ذلك العامل هو خصمه وعدوه.

علينا أن نتقى الله في انفسنا قرب المعمل والعاملون فيه كلهم في مركبة واحدة. إذن يجب أن يكون للحكومة وللنقابات مخاطب اخر وهو نقابة مبنية على اساس قانونية صلبة يمكنها ان تضاهي مثيلاتها في عدة دول مجاورة لنا وتكون اداة ايجابية في التعامل ودراسة المشاكل الاجتماعية.

شعبي العزيز

قلت لك انني سأبين لك في الاخير كيف سنحاول سد العجز المقدّر بـ 170 مليار سنتيم. سيمكننا ان نسدّه اولا اذا نحن ادركنا ان هذه الكارثة عمّت الجميع سواء التاجر أو الامتاز أو الفلاح أو الطبيب أو المهندس أو النقابي أو السياسي أو الكاتب أو الفنان وكل واحد منا. فاذا نحن وصلنا الى هذه القناعة تحتم علينا ان نهدي اعصابنا. فامام الكارثة يجب أن يكون هناك تضامن ويجب التحلي بالتعقل والجد. ولا أخفي عليك شعبي العزيز أن ما تسمعه واسمعه أنا معك وما نراه من مساجلات ونقاشات بين الجهازين الحكومي والتشريعي لايشفي الغليل وليس في مستوى ما نتظره نحن

المواطنين العاديين. فأرجو من الحكومة ومن البرلمان أن يرفعا من مستوى مساجلاتهما فنحن المغاربة فوق ذلك المستوى الذي يظهران به أمامنا. فأطلب من الجميع أن يشربوا باعتناهم إلى المستقبل ويأتونا بأفكار وفلسفة ومذاهب ومناهج. فالكل شعبي العزيز واستسمحك في ذلك لاني احترمك كل الاحترام الكلي ينتظر عشية يوم الاربعاء ليتفرج على (السيرك) سواء من هذا الجانب أو ذاك. ان هذا أمر غير معقول وليس هذا هو أملانا في الديمقراطية ولا هو ما ننتظره من الديمقراطية.

فنحن ننتظر من الديمقراطية خطابا موزونا ومتزنا. بالطبع يبقى البشر بشرا يمكن أن يهفو في تعبيره لكن لايسمح على مستوى التفكير لا لوزير كمسؤول في الحكومة ولا لبرلماني بصفته مطوقا بأمانة تثبيل ناخبه بان لا يكونا في مستوى هذا الشعب الذي له قرون من الاصاله والامجاد. وله طموحات في مستوى ماضيه. اذن علينا قبل كل شيء. وهذا كذلك سيعين على - الفراغ المالي الذي ذكرناه من قبل وهو 200 مليون دولار ان نهدي أعصابنا لانه كما يقول المثل الفرنسي «المعدة الجائعة لاتسمع» فلهذا أضع جميع المفكرين امام مسؤوليتهم الروحية والادبية. فيجب علينا أن نهدي أعصابنا ونغير لهجتنا وخطابنا ونرفع من مستواه. واذا رفعا من مستواه سنكون محترمين اكثر لمن يرانا ويسمعنا ولن تحجري عليه القوانين التي تأتي بها الحكومة ويصوت عليها البرلمان. فانا مثلي مثل جميع المغاربة أول من يسرى عليه القانون الذي نتقدم به للحكومة ويصوت عليه البرلمان. ولكن يبقى التساؤل في أي جو مر ذلك القانون وبأي نظرة وبأي تطلع وبأي فلسفة. اذن حتى هذا الجفاف في الحوار اريد ان نضع له حدا ويظهر أن وضع هذا الحد بأيدينا ولي اليقين ان كل المعنيين بالأمر سواء من هذا الجانب أو ذاك سيستخلصون العبرة مما قلت.

أما بخصوص العجز من الناحية المادية ليست هناك - شعبي العزيز - الا طريقة واحدة وهي ان يعطي من له سعة في الرزق من لا سعة له.

تذكر شعبي العزيز اننا في سنة 1973 وكان وقتها عدد من النظارة الذين يشاهدوني الآن اما صفارا أو لم يزدادوا بعد ارسلتنا تجريدة الى الجولان وقد تحلت هذه التجريدة والحمد لله بالشجاعة والبطولة اللتين لازالتا تجمعلان الان اخواننا في الشرق سوريين ومصريين سراء بالنسبة للجولان أو بعد ذلك بالنسبة لسيناء يذكروننا بخير

وباعتزاز بل يعتبروننا اخوانا واشقاء لهم. وبعد اندلاع الحرب كان المغرب في حاجة وانذاك طلبت من جميع المواطنين القادرين المساهمة كل واحد حسب طاقته. وكنت ساهمت آنذاك بان تنازلت عن مرتبي لمدة شهرين. واليوم أعتبر أن هذه الكارثة تقتضي منا نفس الشيء. وأنا أتنازل عن مرتبي الشهري ابتداء من شهر يونيو وقد اعطيت الأمر لوزير المالية لوقف مرتبي الشهري الى أن يسد هذا العجز ان شاء الله.

وأملني ان يساهم الناس القادرون حسب طاقة كل منهم. فهناك من يمكن ان يتنازل عن يوم واحد من راتبه وهناك من يمكنه ان يتنازل عن خمسة عشر يوما من أجرته مرة واحدة. وهناك من الاثرياء من بإمكانهم التنازل عن مرتب شهرين أو ثلاثة شهور. ولي اليقين اننا بهذا العمل وبهذا التضامن سنكون اناسا في المستوى.

شعبي العزيز

إن العالم القروي اهل وانسان البادية اهل لمدة طويلة. وعلينا أولا في هذه السنة أن نسمح دموعه ونقف بجانبه كما علينا في السنوات المقبلة أن نضاعف الجهود المالية والتجهيزية التي لم تكن كافية له في السنوات الماضية. مرة أخرى أهيب بك أن تكون سخيا معطاء وأن تتضامن بكل ما تقدر عليه فحتى القليل فيه كفاية. رغدا إن شاء الله سيفتح حساب في البنك المركزي وسيعلم عن رقم هذا الحساب في التلفزيون وفي الصحف وجزى الله خيرا كل من ساهم بشيء سرا أو علنا. وانا لا أرى مانعا في الاعلان عن المساهمات. فمن له ما يعطي يمكنه أن يرسله لذلك الحساب في البنك المركزي بنك المغرب. وأرجو ان تكون الحصيلة في المستوى الذي ننتظره.

ولايمكنني أن اختتم هذه الكلمة الا بهذه الآية التي توقد نور الأمل في أنفسنا حينما يقول الله سبحانه وتعالى «ولنبلونكم بشيء» من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين» وحينما يقول سبحانه وتعالى «ولنبلونكم بشيء» من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين» فلنصبر ولنسرع لنضع ثقتنا وإيماننا في الله سبحانه وتعالى. انه لا يضيع اجر العاملين ولا يخيب سؤال السائلين. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.